تأثير النمو السكاني على التنمية الشاملة في الجمهورية اليمنية

ا.د. أحمد محمد شجاع الدين

أستاذ الجغرافيا السكانية – جامعة صنعاء ، رئيس جامعة إب سابقاً

ملخص البحث :

يرى الباحثون أن المشكلة ليست بزيادة السكان في اليمن ولكنها تكمن في أسلوب التخطيط الذي تتبعه الدولة لمواجهة متطلبات السكان المتزايدة وأنها غير قادرة على معرفة احتياجات الناس الأساسية لعشرات السنين وتعمل على إيجاد المشاريع الكبيرة التي تلبي احتياجات الناس الأساسية ومنها توفير فرص العمل للذين يدخلون سوق العمل سنوياً. هذا الأسلوب من العمل وعدم وجود الرؤيا الصائبة لمواجهة متطلبات الناس أدى إلى عدم قدرة الدولة عن توفير متطلبات السكان بسبب عدم الأخذ بجدية خططها وبرامجها للزيادة السكانية السنوية من قبل المخططين لبرامج التنمية في الدولة وكذلك منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والشخصيات الاجتماعية ومجلسي النواب والشورى وهو ماسيتم بلورته في سياق المحاور القادمة للوقوف على طيف المشكلة وآفاقها وتحديد المعالجات الناجمة للحد من تأثير النمو السكاني في بلادنا.

مقدمة:

إن الموقع الاستراتيجي للجمهورية اليمنية يمثل أهمية كبيرة للدولة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الذي بدوره سيحقق الازدهار الاقتصادي لأبناء اليمن ورفع مستوى الحياة المعيشية لمختلف الشرائح الاجتماعية وهذا الأمر يتطلب من الجميع العمل بجدية وإخلاص من أجل تخطي الصعوبات التي قد تواجهها اليمن لمواجهة التحديات المستقبلية. من الملاحظ أن ما ينشر ببعض الصحف اليومية البعض منها أسبوعية وحديث بعض المسئولين حول علاقة النمو السكاني بالتنمية يتم النظر إلى هذه المسألة بنوع من التبسيط وتارة التجاهل ويتم خلال فترات متباعدة. في نفس الوقت نجد أن المنظمات الإقليمية والدولية وبعض الخبراء الدوليين يتناولون تأثير الزيادة السكانية السنوية على مسار التنمية الشاملة وكذلك تأثيرها على الأمن والاستقرار المعيشي للسكان في اليمن وعلى مستقبل اليمن بنوع من الجدية والقلق أكثر من مسئولي الدولة أو من بعض المثقفين والأكاديميين والسياسيين في اليمن.

يؤكد البعض من علماء الديموغرافيا والاقتصاديين وغيرهم من المهتمين في المسألة

السكانية باستمرار على ضرورة وضع ضوابط للنمو السكاني السنوي في اليمن وهذه الضوابط كما تتمثل بضرورة تحقيق التنمية الشاملة في اليمن وتقييم ما تم إنجازه باستمرار وما لم يتم ومعرفة الأسباب والمعوقات والعمل على تخطيها حتى تتمكن الدولة من ربط النمو السكاني بالموارد الاقتصادية المتاحة. إن هذا التوجه من قبل الدولة ومنظمات المجتمع المدني سيعمل على تحفيز الناس على مختلف مستوياتهم المعيشية ووعيهم على التقليل من حجم الأسرة والمباعدة بين كل مولود وآخر ولابد من إدراك أهمية توعية الناس على مستوى الريف والحضر للإلتزام بالسلوك الإنجابي. من خلال تتبع تجارب الشعوب الأخرى التي مرت بنفس الفترة الزمنية التي تعيشها اليمن في الوقت الحاضر نجد أنها قد أحدثت التحولات الديمغرافية ومن تلك الأمثلة الساطعة التجربة الأوربية، حيث أثرت الثورة الصناعية على النمو السكاني في القارة الأوربية. ولكن الشعوب الأوربية وجهت ثمار هذه التنمية الصناعية على مختلف جوانب حياة الناس مما كان لذلك الأثر الكبير على خفض النمو السكاني وعدد أفراد الأسرة مما عزز دور التنمية الشاملة في المجتمع الأوربي وأدى هذا إلى تحسين مستوى المعيشة للسكان وباستمرار وتمكنت هذه الشعوب من توفير فرص العمل وتحسين مستوى تقديم الخدمات للسكان.

قد يمكن أن يتساءل أي إنسان مهما كان موقعه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ما هي الظواهر السلبية التي قد ينتج عن الزيادة السكانية السنوية لليمن وعن زيادة أفراد الأسرة وتأثيرها على مسار التنمية الشاملة التي تنتهجها الدولة منذ السبعينيات من القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر. من دون شك أن لهذه الأسئلة أهمية لأنها تعبر عن رغبة وقلق لمعرفة مدى تأثير الزيادة السنوية المباشر على حياة الناس سواءً في الريف أو الحضر. سنبين في هذه الدراسة تأثير الزيادة السنوية للسكان على اليمن وكذلك على المدن الرئيسية والثانوية في اليمن. لقد أصبح تزايد عدد المهاجرين من الريف إلى المدن الرئيسية والثانوية في السنوات الأخيرة بشكل واضح أكثر من أي وقتٍ مضى ونجد أن المدن تضخمت وزاد أتساعها بشكل ملفت لنظر الجميع مما ترتب على ذلك العديد من المشكلات في المدن اليمنية بصفة عامة ومنها على سبيل المثال: نقص في توفير المياه للسكان، تلوث البيئة، زيادة اتساع مساحات المدن، ارتفاع نسبة العاطلين الذين يبحثون عن فرص عمل ولا يجدونها، انتشار المباني العشوائية، ونستطيع تسميتها عبارة عن أحزمة الفقر حول المدن الرئيسية والثانوية، ارتفاع نسبة المشكلات الاجتماعية وتنوعها وبالذات من قبل الشباب الذين أكد بين لا يجدون فرص العمل ونجد البعض منهم يتأثرون بالجماعات الدينية المتطرفة لأنهم لا يحصلون

على فرص عمل تقيهم من الجماعات المتطرفة التي تتربص بهؤلاء الشباب لإلحاقهم بأنشطتهم المختلفة، بروز التباين الطبقي في مستوى الحياة المعيشية وخاصةً في المدن، تدني مستوى تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، زيادة اعتماد اليمن على استيراد المواد الغذائية الأساسية بسبب عدم قدره الأرض الزراعية على توفير الغذاء للسكان الذين يزدادون كل عام على مستوى الأسرة اليمنية.

ستتناول الدراسة المحاور الآتية:

أولاً: أوجه الترابط بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثانياً: النمو السكاني ومظاهرة الفقر المتعددة.

ثالثاً: تأثير النمو السكاني على البيئة.

رابعاً: موقف الإسلام من تنظيم الأسرة.

خامساً: مستقبل النمو السكاني في الجمهورية اليمنية على التنمية الشاملة.

سيتم تناول كل محور ورد في هذه الدراسة وبهذا نستطيع القول أننا ساهمنا في رفع وعي الناس في توضيح تأثير النمو السكاني على مسار التنمية الشاملة وذلك من خلال الرؤية الصائبة لمعالجة النمو السكاني في اليمن الذي أصبح مؤثراً على مسار التنمية التي تنتهجها الدولة في مختلف المجالات وتحقيق المستوى المعيشي اللائق للسكان في اليمن.

أوجه الترابط بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

إن الزيادة السكانية السنوية في العالم تسعين مليون نسمة وستستمر هذه الزيادة إلى عام 2015م بناءً على تقديرات الأمم المتحدة. من المعروف لدى المتخصصين بعلم السكان أن السكان في العالم قد زادوا من مليار إلى مليارين خلال 123عاماً وأستغرق المليار الثالث 40عاماً والمليار الرابع 15عاماً والخامس 13عاماً والمليار السادس 11عاماً. إن هذا النمو السكاني المتصاعد سيفرض على الدولة النامية ومنها اليمن العديد من الالتزامات في سبيل تحقيق تنمية شاملة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمواجهة النمو السكاني السنوي وهذا الأمر يتطلب من اليمن ضرورة الزيادة والاعتماد على قدراتها وإمكانياتها في سبيل مواجهة الزيادة السكانية السنوية وأن لا تتوقع من البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية والبلدان الشقيقة الكثير في سبيل تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمواجهة الزيادة السكانية السنوية ولا بد من الاعتماد بقدر الإمكان على قدراتنا

وإمكانياتنا الذاتية.

من المتعارف عليه اجتماعياً أن نسبة كبيرة من المواطنين يحبذون حجم الأسرة الكبيرة ويبررون ذلك أن الأرزاق تأتي من تعدد الخِلفة ولا يتحمسون لفكرة المباعدة بين كل مولود وأخر. وإزاء هذا الوضع الذي لا يتمثل بعدم الجدية من قبل المخططين في الدولة لأخذ الزيادة السكانية السنوية بالحسبان وكذلك المواطنين الذين لا يدركون أهمية المباعدة بين كل مولودٍ وآخر نجد أن التربويين في مختلف مؤسسات التعليم والأكاديميين في الجامعات الحكومية والخاصة وخطباء وأئمة وقيمي المساجد لا يلعبون دوراً واضحاً في توعية الناس بأهمية الاستفادة من وسائل تنظيم الأسرة من أجل المباعدة بين كل مولودٍ وآخر وكذلك تنبه المخططون لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة لانعكاس الزيادة السكانية وتأثيراتها السلبية على مختلف جوانب الحياة. من دون شك أن عدم تحمس مختلف الجهات في الدولة ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بعدم التعاطي مع النمو السكاني بنوع من الجدية مبررين أن الأمر لم يصل بعد إلى مرحلة الخطورة ويكتفون بإعطاء رأيهم في أضيق نطاق، بل البعض من خطباء وأئمة وقيمي المساجد والتربويين والأكاديميين يقاومون فكرة المباعدة بين كل مولود وآخر.

أكد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994م على ضرورة تسهيل التحول الديمغرافي بأسرع وقت وبالذات في البلدان التي يوجد فيها اختلالات بين المعدلات الديمغرافية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولا بد من تحقيق تنمية شاملة ونمو اقتصادي مستديمين إلى جانب ضرورة أحداث اهتمام كبيره في سبيل إيجاد تغييرات في أنماط الاستهلال والإنتاج غير المستدامة لدى الناس. لقد أكد المؤتمر الدولي على ضرورة أن تولي الدول اهتمام كبير لأهمية الاتجاهات السكانية للتنمية وعلى البلدان التي لم تتمكن من تحولها الديمغرافي أن تتخذ الخطوات الفعالة في سياق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل تحولها الديمغرافي. لقد أكد المؤتمر الدولي أن البلدان التي أكملت تحولها الديمغرافي يجب عليها أن تأخذ خطوات جادة لتحسين اتجاهاتها الديمغرافية في سياق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إن هذا الإجراء المطلوب من البلدان التي أكملت تحولها عليها أن تتخذ الخطوات اللازمة لتحسين اتجاهاتها الديمغرافية في سياق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وهذا الأجراء لا بد أن يشمل خطوات حقيقية في سبيل تحقيقي تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية من أجل التخفيف من حدة الفقر وبالذات المناطق الريفية من أجل ضمان فرص عمل للجميع والذين قد وصلوا بأعمارهم إلى مرحلة العمل والإنتاج

على فرص عمل تقيهم من الجماعات المتطرفة التي تتربص بهؤلاء الشباب لإلحاقهم بأنشطتهم المختلفة، بروز التباين الطبقي في مستوى الحياة المعيشية وخاصةً في المدن، تدني مستوى تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، زيادة اعتماد اليمن على استيراد المواد الغذائية الأساسية بسبب عدم قدره الأرض الزراعية على توفير الغذاء للسكان الذين يزدادون كل عام على مستوى الأسرة اليمنية.

ستتناول الدراسة المحاور الآتية:

أولاً: أوجه الترابط بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثانياً: النمو السكاني ومظاهرة الفقر المتعددة.

ثالثاً: تأثير النمو السكاني على البيئة.

رابعاً: موقف الإسلام من تنظيم الأسرة.

خامساً: مستقبل النمو السكاني في الجمهورية اليمنية على التنمية الشاملة.

سيتم تناول كل محور ورد في هذه الدراسة وبهذا نستطيع القول أننا ساهمنا في رفع وعي الناس في توضيح تأثير النمو السكاني على مسار التنمية الشاملة وذلك من خلال الرؤية الصائبة لمعالجة النمو السكاني في اليمن الذي أصبح مؤثراً على مسار التنمية التي تنتهجها الدولة في مختلف المجالات وتحقيق المستوى المعيشي اللائق للسكان في اليمن.

أوجه الترابط بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

إن الزيادة السكانية السنوية في العالم تسعين مليون نسمة وستستمر هذه الزيادة إلى عام 2015م بناءً على تقديرات الأمم المحتدة. من المعروف لدى المتخصصين بعلم السكان أن السكان في العالم قد زادوا من مليار إلى مليارين خلال 123عاماً وأستغرق المليار الثالث 40عاماً والمليار الرابع 15عاماً والخامس 13عاماً والمليار السادس 11عاماً. إن هذا النمو السكاني المتصاعد سيفرض على الدولة النامية ومنها اليمن العديد من الالتزامات في سبيل تحقيق تنمية شاملة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمواجهة النمو السكاني السنوي وهذا الأمر يتطلب من اليمن ضرورة الزيادة والاعتماد على قدراتها وإمكانياتها في سبيل مواجهة الزيادة السكانية السنوية وأن لا تتوقع من البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية والبلدان الشقيقة الكثير في سبيل تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمواجهة الزيادة السكانية السنوية ولا بد من الاعتماد بقدر الإمكان على قدراتنا

وإمكانياتنا الذاتية.

من المتعارف عليه اجتماعياً أن نسبة كبيرة من المواطنين يحبذون حجم الأسرة الكبيرة ويبررون ذلك أن الأرزاق تأتي من تعدد الخِلفة ولا يتحمسون لفكرة المباعدة بين كل مولود وأخر. وإزاء هذا الوضع الذي لا يتمثل بعدم الجدية من قبل المخططين في الدولة لأخذ الزيادة السكانية السنوية بالحسبان وكذلك المواطنين الذين لا يدركون أهمية المباعدة بين كل مولودٍ وآخر نجد أن التربويين في مختلف مؤسسات التعليم والأكاديميين في الجامعات الحكومية والخاصة وخطباء وأئمة وقيمي المساجد لا يلعبون دوراً واضحاً في توعية الناس بأهمية الاستفادة من وسائل تنظيم الأسرة من أجل المباعدة بين كل مولودٍ وآخر وكذلك تنبه المخططون لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة لانعكاس الزيادة السكانية وتأثيراتها السلبية على مختلف جوانب الحياة. من دون شك أن عدم تحمس مختلف الجهات في الدولة ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بعدم التعاطي مع النمو السكاني بنوع من الجدية مبررين أن الأمر لم يصل بعد إلى مرحلة الخطورة ويكتفون بإعطاء رأيهم في أضيق نطاق، بل البعض من خطباء وأئمة وقيمي المساجد والتربويين والأكاديميين يقاومون فكرة المباعدة بين كل مولود وآخر.

أكد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994م على ضرورة تسهيل التحول الديمغرافي بأسرع وقت وبالذات في البلدان التي يوجد فيها اختلالات بين المعدلات الديمغرافية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولا بد من تحقيق تنمية شاملة ونمو اقتصادي مستديمين إلى جانب ضرورة أحداث اهتمام كبيره في سبيل إيجاد تغييرات في أنماط الاستهلال والإنتاج غير المستدامة لدى الناس. لقد أكد المؤتمر الدولي على ضرورة أن تولي الدول اهتمام كبير لأهمية الاتجاهات السكانية للتنمية وعلى البلدان التي لم تتمكن من تحولها الديمغرافي أن تتخذ الخطوات الفعالة في سياق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل تحولها الديمغرافي. لقد أكد المؤتمر الدولي أن البلدان التي أكملت تحولها الديمغرافي يجب عليها أن تأخذ خطوات جادة لتحسين اتجاهاتها الديمغرافية في سياق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إن هذا الإجراء المطلوب من البلدان التي أكملت تحولها عليها أن تتخذ الخطوات اللازمة لتحسين اتجاهاتها الديمغرافية في سياق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وهذا الأجراء لا بد أن يشمل خطوات حقيقية في سبيل تحقيقي تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية من أجل التخفيف من حدة الفقر وبالذات المناطق الريفية من أجل ضمان فرص عمل للجميع والذين قد وصلوا بأعمارهم إلى مرحلة العمل والإنتاج

القانوني. هذا الأمر يتطلب ضرورة توفر فرص من أجل وصول جميع السكان إلى التعليم الأساسي وحصولهم على الرعاية الصحية الأولية.

من الملاحظ أن الدولة في الجمهورية اليمنية قد بذلت جهود في مجال التعليم خلال السنوات المنصرمة ومنها على سبيل المثال :

1- تحسن اتجاه مخرجات التعليم وزيادة الأنفاق عليه، حيث ارتفعت نسبة التحاق من 50.9٪ عام 1991م إلى 65.5٪ عام 2005م.

2- ارتفاع نسبة التحاق الفتيات في التعلم الأساسي من 27.6٪ إلى 55.3٪ عام 2005م ومع تحقيق هذا التقدم في مجال التعليم الأساسي خلال الفترة الماضية إلا أن اليمن تواجه صعوبات كبيرة لبلوغ الهدف المتمثل في تحقيق التعليم الأساسي الشامل للجميع عام 2015م ولا تستطيع اليمن أن تحقق الهدف الدولي الثاني والمتمثل في أهداف الألفية في مجال التعليم الأساسي للجميع لعدة أسباب ومنها :

1- تفاوت توفر الخدمات التعليم الأساسي بين الريف والحضر.

2- تدهور الوضع المعيشي لقطاع واسع من السكان مما أدى إلى تراجع إنفاق الأسرة على التعليم الأساسي.

3- عدم كفاية المدارس وقلة عدد الفصول الدراسية.

4- عدم توفر الموارد المالية الكافية لتغطية نفقات إنشاء المدارس واستيعاب المزيد من المدرسين وضمان نفقات التشغيل والصيانة والكتب والمعامل والوسائل التعليمية وانخفاض أجور المعلمين.(1)

هكذا نجد أن وتائر التنمية التي انتهجتها اليمن والإيفاء بالتزاماتها الدولية لا تستطيع أن تحققها على الواقع بالشكل المطلوب ونجد لا المواطن ولا الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ولا الدولة راضيين عما يتحقق سنوياً على أرض الواقع وهذا يعود إلى النمو السكاني السنوي. من دون شك أن الموارد الاقتصادية المتاحة مالياً جعل الدولة غير قادرة على الإيفاء بالاحتياجات التي يطلبها المواطن من مختلف القرى والعزل والمديريات والمحافظات في الجمهورية اليمنية والتي تتعاظم من سنةٍ إلى أخرى وأن استمرار النمو السكاني بهذا الشكل قد يمكن أن يحبط توجهات الدولة لإيجاد تنمية شاملة.

أن توفر النوايا الحسنة من قبل بعض المسئولين في الدولة في العمل المتواصل من أجل

تحقيق تنمية شاملة والمحاولات المستمرة لإيجاد الإدارة الاقتصادية والسياسية ذات الكفاءة لن يجدي في هذا التوجه ما لم يتم تدارك الأمور والمتغيرات المتسارعة أولاً بأول. لهذا نجد أن أوجه الترابط بين النمو السكاني والخطط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يتطلب مساهمة الجميع في سبيل تنفيذ هذه الخطط والعمل على تحقيق توجهات الدولة في التنمية الشاملة وضرورة التقييم المستمر لما ينجزوه والأسباب والمعوقات التي حالة دون التنفيذ أو التقيد بما هو مخطط في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تجاوز السلبيات وتعزيز الايجابيات بقدر المستطاع. من الأمور الهامة ضرورة تحقيق نمو سكاني سنوي يتوافق مع قدرات اليمن الاقتصادية والبيئية من أجل تجنب المشاكل الاجتماعية التي تتعاظم من سنةٍ إلى أخرى ولا بد من تخطي المعوقات وإيجاد فرص العمل واقتصاص البطالة السافرة والمقنعة والموسمية وتوعية الناس بأهمية التقليل من عداد أفراد الأسرة وبالذات للذين يخططون للارتباط بالحياة الزوجية.

يلعب التركيب العمري والنوعي للسكان في الجمهورية اليمنية دوراً كبيراً في ارتفاع نسبة البطالة وتدهور الحياة المعيشية من سنةٍ إلى أخرى وارتفاع نسبة المشاكل الاجتماعية المختلفة، أن نسبة عالية من السكان تتراوح أعمارهم من صفر إلى 14سنة إذ يشكلون 45٪ من مجموع سكان الجمهورية بناءً على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات عام 2004م. أما مجموع السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 إلى 64سنة فقد بلغوا في تعداد 2004م 51.5٪ من مجموع السكان في حين كانت هذه النسبة عام 1994م 46.2٪. (2)

إن ارتفاع النسبة في تعداد 2004م عن ما كانت عليه 1994م في فئة السكان الذين التحقوا في سوق العمل، يؤكد أن النمو السكاني يلعب دوراً سلبياً وذلك بضخ أعداد كبيرة من السكان القادرين على العمل والإنتاج إلى هذه الفئة مما تسبب المزيد من البطالة السافرة والمقنعة والموسمية وزيادة المشاكل الاجتماعية بسبب عدم توفر فرص العمل هذا الضخ من السكان إلى هذا الفئة السكانية وضعف الاقتصاد الذي لا يستطيع توفير فرص عمل كافية سنوياً لهذه الفئة.

أما فئة السكان من صفر إلى 14سنة فهي تشكل عبئاً ثقيل على الحكومة والأسرة من حيث توفير الغذاء والتعليم والصحية لهذه الفئة من السكان. من دون شك أن هنالك تباين في نسبة السكان في هاتين الفئتين من صفر إلى 14سنة فما دون ومن 15سنة إلى 64 من محافظة إلى أخرى ولكننا لسنا بصدد تحليل التباينات في هاتين الفئتين من العمر ما بين كل محافظة وأخرى.

علينا أن ندرك أن السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 وكذلك 64عاماً لا يعملون

جميعاً، حيث نجد أن نسبة كبيرة يعملون لفترات مؤقتة أو يبحثون عن فرص عمل ولكنهم لا يجدونها وبالذات الفئة العمرية مابين 15 إلى 25عاماً. وبهذا نجد أن المشاكل الاقتصادية وكذلك الاجتماعية والبيئية ستتزيد حدتها من سنةٍ إلى أخرى طالما ونسبة كبيرة من السكان تصل إلى أكثر من 60٪ من مجموع سكان الجمهورية، إما معالين من قبل أولياء أمورهم أو يبحثون عن فرص عمل ولكنهم لا يجدونها بسهوله أو يعملون لفترات مؤقتة وهذا العمل المؤقت لا يوفر لهم الاستقرار النفسي والمعيشي مما يجعلهم يعيشون على هامش الاقتصاد ويشكلون عدم استقرار لأسرهم وكذلك للمجتمع. قد يمكن أن البعض سيقول أنه من الصعب الجزم أن الفئة السكانية من 15 إلى 25٪ لا يعملون جميعاً ونحن نؤيد هذا الاعتقاد ولكننا نؤكد أن نسبة الذين يلتحقون بسوق العمل سنوياً من الفئة السكانية تتضاءل من سنةٍ إلى أخرى.

لقد بلغت البطالة للسكان الذين أعمارهم 15سنة فأكثر 16.3٪ "أي ما يقارب 276.265 مواطن يمني من قوة العمل وتؤكد هذه النسبة الآتي:

1. ضعف الخبرة المهنية لدى هذه الفئة من السكان.
2. فقدان التدريب المهني الذي يلبي احتياجات سوق العمل في المدن والبلدان المجاورة.
3. غياب التخطيط السليم من قبل الدولة من أجل توفير فرص العمل لهذه الفئة من السكان.
4. عدم وجود التكامل بين مخرجات التعليم بمختلف أنواعه واحتياجات سوق العمل مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب من التعليم الثانوي والمتوسط والجامعي.

وبمقارنة نسبة البطالة بين عامي 1994م، 2004م نجد أن النسب قد تغيرت بشكل كبير ومن سيء إلى أسوء، حيث أكدت الإحصائيات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء التالي:

1. كانت نسبة البطالة في فئة 15سنة فأكثر عام 1994م 09.8٪ وكان المعدل في صفوف الذكور 9.7٪ والإناث 10.6٪.

2. ارتفعت النسبة في عام 2004م إلى 16.3٪ على مستوى إجمالي السكان في هذه الفئة العمرية، حيث وصل معدل البطالة في صفوف الذكور 13.1٪في حين بلغت النسبة في صفوف الإناث 39.5٪.

ومع الذين يحصلون على فرص العمل من هذه الفئة العمرية إلا أن المُتتبع لمسار أعمالهم اليومية يجد أنها لا تتفق مع طموحاتهم وإمكانياتهم العلمية والمهنية بسبب ضعف الاقتصاد وعدم وجود خطط مدروسة من قبل الدولة والقطاع الخاص تستوعب المهارات لدى هذه الفئة العمرية أو أنها تعد البرامج التي تهيئ هذه الفئة العمرية كي تواكب التطور التقني مما ينعكس على تحسن الإنتاج وفتح آفاق واسعة أمام الشباب كي يعملوا وينتجوا في الأعمال التي توكل إليهم من قبل الدولة أو القطاع الخاص.

من الملاحظ أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تزداد من سنةٍ إلى أخرى أمام الدولة والمجتمع وهذه التحديات تضع أعباء كبيرة أمامها في اعتمادها على تغطية احتياجات السكان من خلال الاستيراد الذي تتعاظم بشكل سنوي. أكد كتاب الإحصاء السنوي لعام 2007م الذي يصدره الجهاز المركزي للإحصاء أن حجم الإيرادات بلغت في عام 2006م ((1.196.811.1900))بالآلاف وفي عام 2007م بلغت أيضاً الإيرادات للدولة مقدرة بالآلاف ((1.693.895.000)).(3)

بهذا نجد أن الزيادة التي حصلت في عملية الاستيراد خلال سنةٍ واحدة بلغت أكثر من 222 مليار ريال من أجل مواجهة متطلبات النمو السكاني السنوي التي تتعاظم بشكل مستمر وفي كل عام. هذا الوضع دون شك يؤثر على مسيرة التنمية الشاملة التي تنتهجها الدولة ويؤثر على مستوى الحياة المعيشية للسكان وتقل فرص العمل أمام القادرين على العمل. إن هذا الوضع يخلق أمام الدولة العديد من الصعوبات والتحديات في الجانب الاقتصادي والبيئي والاجتماعي وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين طالما والنمو السكاني على حاله إن لم يتصاعد من سنةٍ إلى أخرى.

إن هذه التحديات لا يمكننا أن ننظر إليها بنوع من السلبية ولا يمكننا معالجتها بالتمني وبالذات وهي تستفحل من عام إلى آخر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون النظر إلى المشكلة الأساسية وتتمثل في النمو السكاني الذي يلتهم سنوياً ثمار التنمية دون أن يكون لذلك تأثيراً

كبيراً على مستوى الحياة المعيشية للسكان وتوفير فرص العمل للشباب القادرين على العمل والعطاء لبناء الوطن. هنالك نسبة كبيرة من المثقفين والسياسيين والمسئولين الذين يسيرون شئون الدولة بمختلف الوزارات والمصالح والهيئات ووسائل الإعلام المختلفة لا يتناولون النمو السكاني المطرد وتأثيره على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. هذا الوضع أدى إلى تفاقم الأوضاع بشكل مستمر بل يتم تفسير تردي الأوضاع اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وتعليمياً وسياسياً إلى الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة المختلفة. وهذا دون شك له تأثير كبير على توجهات اليمن نحو التقدم والتطور والنمو ولكننا لا يجب أن نغفل أن النمو السكاني أحد الأسباب لما وصلت إليه الأحوال حالياً، حيث ينتاب قلق لدى الآباء والأبناء على المستقبل الذي يتطلعون إليه.

إن المستقبل القريب كفيل أن الجميع سيدركون تأثير النمو السكاني السنوي على التعليم والصحة والبيئة وتوفير فرص العمل والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وعلى مختلف جوانب الحياة. لهذا يتطلب الأمر من قبل الجميع ضرورة العمل على توعية الناس بأهمية المباعدة بين كل مولود وآخر وهذا الأمر كفيل بتوفير زيادة مستمرة في فرص العمل وتأثير نتائج الخطط الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذها الدولة كل خمس سنوات مما سينعكس على تحسن تقديم الخدمات الأساسية في مجالات: التعليم والصحة، والمياه، الكهرباء، الطرقات، البيئة.... الخ إذا أدركنا أهمية المباعدة بين كل مولودٍ وأخر وتتم الاستفادة من وسائل تنظيم الأسرة بوعي وإدراك لأهمية ذلك.

النمو السكاني ومظاهر الفقر المتعددة

قد يتبادر إلى ذهن أي إنسان أو أي قارىء متتبع لأوضاع المعيشة للسكان في الجمهورية اليمنية أن انتشار ظاهرة الفقر في بلدنا تعني إطعام المحتاجين وإيوائهم وتوفير مبلغ من المال شهرياً من أجل توفير قيمة الغذاء من أجل التخفيف من معانات هؤلاء في الحياة المعيشية وبالتالي سيتم إخراج هؤلاء المواطنين من دائرة الفقر. إن زيادة عدد الفقراء من سنةٍ إلى أخرى في اليمن يرتبط ذلك بدرجة أساسية في النمو السكاني السنوي أدّى إلى تعقيد هذه الظاهرة بشكلٍ كبير من سنةٍ إلى أُخرى. إن ظاهرة الفقر في الجمهورية اليمنية متعددة منها على سبيل المثال: اقتصادية، بيئية، سياسية، ثقافية، صحية، تعليمية، اجتماعية... الخ.

تفيد مصادر الأمم المتحدة أن نسبة الفقر تتزايد بشكل مستمر في معظم بلدان العالم ومنها اليمن، وقدرت المنظمة الدولية أن دخل الفقراء لا يزيد عن دولار في اليوم الواحد وهذا مما ترتب عليه زيادة نسبة المعاقين في كل عام بسبب سوء التغذية وهنالك نسبة وفيات الأطفال ترتفع بشكل

مستمر بسبب انتشار بعض الأمراض التي يمكن الوقاية منها ولكن بسبب الفقر لم يتمكن الناس من مواجهتها مما أدى أيضاً إلى حرمانهم من التعليم والوسائل الصحية وتدهور البيئة أيضاً.

إن ما نشاهده اليوم من فقر يتزايد بشكل متصاعد وبطالة سافرة ومقنعة تزيد نسبتها كل سنة وهي سبب استفحال الفساد المالي والإداري في دوائر الدولة المختلفة وكذلك في بعض منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وزيادة هجرة السكان من القرى إلى المدن الرئيسية والثانوية بحثاً عن فرص عمل والاستقرار فيها مما أدى إلى توسع أحزمة سكن الفقراء حول هذه المدن. إن هذا الوضع قد أدى إلى تدني موارد المياه وتلوث الهواء وزيادة المشاكل الاجتماعية وارتفاع نسبة الشحاتين (والباحثين) عن فرص عمل وأدى هذا الوضع إلى أتساع الفجوة الغذائية بين الأغنياء والفقراء وحتى متوسطي الدخل. هذا الوضع أدى إلى أتساع الفجوة بين الأثرياء والأغنياء مما أدى إلى زيادة نسبة الفقراء، بل من الملاحظ أن هنالك العديد من متوسطي الدخل أصبحوا مصنفين في خانة الفقراء. هذا الوضع المعيشي للسكان أوجد اليأس لدى البعض بحتمية التطور والازدهار وعدم الاستقرار السياسي في اليمن وهذا يتطلب من الدولة والمجتمع التوجه نحو تحقيق تنمية بشرية مستدامة وتعتبر هذه التنمية ركناً أساسياً من أجل مواجهة مشكلة الفقر وتخفيف الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

العديد من المنظمات الدولية تؤكد على ضرورة إشراك الفقراء في المساهمة الفاعلة بعملية النمو الاقتصادي في اليمن. قد يمكن أن يتساءل الإنسان أي مشاركة إذا كان فقيراً ونستطيع الرد على هذا التساؤل أو أي تساؤلات أخرى أن بإمكان الفقراء أن يساهموا في التخفيف من ظاهرة الفقر وذلك من خلال توفير مشاريع إنتاجية صغيرة لهم حتى يصبحوا منتجين في المجتمع لاعالة على الدولة أو الآخرين وهم بهذا يسهمون بتحقيق تنمية مستدامة.

إن الاهتمام بتنمية رأس المال البشري من توفير الغذاء والمياه النقية والصحة والتعليم وخفض النمو السكاني السنوي الذي يفوق في الوقت الحاضر الموارد الاقتصادية المتاحة. هذه القضايا من الأمور الهامة التي تحتم على الدولة والمجتمع والأغنياء والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع التي تسعى من خلال أنشطتها ألاجتماعية للتخفيف من ظاهرة الفقر العمل على تنمية رأس المال البشري. قد يمكن أن يتساءل أي إنسان وهذا التساؤل مشروع ما هو المقياس للفقير وصاحب الدخل المتوسط والغني؟وهل الفقراء كلهم يعيشون بمستوى معيشي معين ودخلهم اليومي متقارب جداً. نستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة الأُخرى بإن مؤشرات الفقر لدى أي إنسان مهما كان موقعه الاجتماعي تحدد من خلال الاستهلاك العائلي اليومي. بالإضافة إلى ذلك لا

بد من الأخذ ببعض المؤشرات الأخرى منها على سبيل المثال لا الحصر: العمر المتوقع للإنسان، وفيات الأطفال، الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة، دور المرأة في التربية والتنشئة، نظرة الرجل والمرأة لمسألة الخِلفة، التفكير الدائم والعمل المتواصل في سبيل تحسين مستوى المعيشة.

قد يمكن أن يتساءل أي إنسان، هل البلدان الصناعية التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال التقدم قد تمكنت من معالجة الفقر للمواطنين الذين يعيشون في هذه البلدان حتى نتمكن من الاقتداء بهم ونحذو حذوهم في معالجة هذه الظاهرة الاجتماعية التي أصبحت تؤرقنا جميعاً؟ إن الإجابة على هذا السؤال من قبلنا هو بالنفي وذلك لما نراه ونشاهده يومياً عبرما يتم عرضه في شاشات التلفزيون أن أعداد المشردين في هذه البلدان والمتوفين وبالذات في المدن الكبرى وخاصةً المليونية. البعض من هؤلاء المشردين وقعوا فريسة للإدمان بالكحول والمخدرات وانتشرت الجرائم في هذه البلدان ومعظمها ترتكب من العاطلين عن العمل وكذلك من قبل المشردين بصفة خاصة.

نفذ الجهاز المركزي للإحصاء مسحاً لميزانية الأسرة اليمنية عام 1992م وظهرت نتائج المسح عام 1996م وأظهر المسح آنذاك أن نسبة الفقراء 34.4٪ من مجموع سكان الجمهورية اليمنية. اليوم يعد الجهاز من أجل إجراء مسح لميزانية الأسرة وسيتم تنفيذه خلال الفترة القادمة يا ترى ماذا سيكون عليه وضع ميزانية الأسرة اليوم؟ وكم ستكون نسبة الفقراء وكم سيكون متوسط نسبة الإنفاق الشهري للاستهلاك للأسرة اليمنية؟. سنترك هذا الأمر إلى الفترة القادمة وما توصل إليه المسح لميزانية الأسرة المزمع تنفيذه خلال الفترة القادمة متمنين للجهات التي ستقوم بتنفيذ المهمة التوفيق والدقة في تنفيذ المسح وعدم فبركة نتائج المسح ونتطلع إلى ظهور النتائج خلال فترة قصيرة من بعد الانتهاء من المسح حتى تكون لنتائجه قيمة كبيرة لدى الدولة والباحثين والمهتمين بظاهرة الفقر في اليمن سواءً في الداخل أو الخارج.

نجد أنه من المهم تحديد خصائص الفقر وفقاً للمعايير الدولية من أجل أن نتمكن من تحديد موقعنا بين دول العالم وكانت النتائج التي توصلنا إليها على النحوالآتي:

الفقر المدقع:

هذا النوع من الفقر ناتج عن المجاعات والجفاف والكوارث والبطالة وتعتبر هذه الفئة الأكثر فقراً في المجتمع.

الفقر المطلق:

هذا الفقر ناتج عن انخفاض مستوى الإنتاج، انعدام المهارات الفنية والحرفية. وهذه الفئة من السكان لا تستطيع أن تشبع حاجاتها من الخدمات الأساسية والمُتمثلة في: التعليم، الصحة،

السكن، التنقل، المواد الغذائية اللازمة.

الفقر النسبي:

يصنف هذا النوع من الفقر بأنه لشريحة من المجتمع محدودي الدخل ويتم تصنيف هذه الفئة بأنها تستطيع إشباع بعض الحاجات المعيشية وافتقار هذا النوع إلى جوانب أُخرى متعددة من الحياة المعيشية.

خصائص الفقر في الجمهورية اليمنية:

من أهم خصائص الفقر في اليمن الآتي:

1. سوء التغذية.
2. ضعف إنتاجية الفرد.
3. ارتفاع نسبة الأمية وبالذات في صفوف الإناث.
4. سوء أحوال السكن.
5. سواء تقديم الخدمات العامة وكذلك توفيرها.
6. ضعف المشاركة في الخدمات الاجتماعية.
7. ضعف مشاركة المرأة في الإنتاج.
8. البطالة السافرة والمقنعة والموسمية.
9. محدودية فرص العمل المتوفرة سواءً في الدولة أو القطاع الخاص.
10. تدهور الإنتاج الزراعي من سنةٍ إلى أخرى.

النمو السكاني وعلاقته بظاهرة الفقر في اليمن:

بلغ عدد سكان اليمن المقيمين بناءً على نتائج التعداد العام للمساكن والسكان والمنشآت الذي نفذ في ديسمبر 2004م 19.685.161نسمة وبناءً على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء عام 2007م وصل عدد السكان إلى21.538.995نسمة ومعدل النمو السنوي 3٪. هذا الارتفاع في نمو السكان أدى إلى ارتفاع نسبة الإعالة في الأسرة الواحدة وهذا ما أدى إلى تأثر مستوى الحياة المعيشية وبالتالي يصبح هذا النمو السكاني من أهم المشاكل التي تواجهها اليمن في الوقت الحاضر. فضلاً عن مشكلات أخرى مثل ضعف معدل النمو الاقتصادي، محدودية فرص العمل، تدهور

معيشة الناس، تدني مستوى الخدمات المقدمة للناس مع العلم أن استقرار أكثر من نصف السكان في أربع محافظات وهي: تعز، الحديدة، إب، صنعاء، يمثل مشكلة إضافية للتنمية في هذه المحافظات مما يزيد من وتيرة الفقر في هذه المحافظات.

لقد تنبهت الدولة في الوقت الحاضر إلى معضلة النمو السكاني وارتباطه بظاهرة انتشار الفقر، حيث أكد الدكتور عبد الكريم الإرياني المستشار السياسي لرئيس الجمهورية في شهر أغسطس 2009م أن كارثة الضائقة الاقتصادية في اليمن هي في النمو السكاني، فالنمو السكاني يضاعف الضائقة الاقتصادية كل عام ولهذا فلدينا كما أكد ضائقتان: الأولى الاقتصادية والثانية هي النمو السكاني الذي سيأكل في النهاية الأخضر واليابس.

لقد أعطى المستشار السياسي لرئيس الجمهورية مثالاً: لو افترضنا أن اليمن نمى بنسبة خمس في المائة هذا العام من أجل مواجهة النمو السكاني السنوي إلا أن اليمن لم تحقق نمو حقيقياً لا يتجاوز اثنين في المائة فقط. فمجرد الزواج الجماعي مشكلة وهو كما أكد في المقابلة لم ولن يكون ضد الزواج الجماعي لأن الزواج سُنة من سنن الله، لكن كما أكد في المقابلة لابد من توعية الناس كيف ينظمون أسرهم ويضمنون لهم مستقبلهم ويضمنون لهم تعليمهم. لقد قابل أحد الأشخاص وسأله، كم لديك أطفال؟ فقال أربعة عشر طفلاً، فتساءل المستشار السياسي مع الذي أجرى معه المقابلة كيف ينجب هذا الفقير هذا العدد من الأطفال؟[4].

من المهم أن ندرك أن توفر الإمكانيات المادية وحدها لا تكفي كما قد يتصور البعض لمواجهة اتساع دائرة الفقر ومعالجة مشكلته، بل لا بد من الإدراك وهو في غاية الأهمية ويتمثل ذلك في الجوانب الغير مادية لهذا الظاهرة وهي تمثل الأخطر، حيث سيترتب على اتساع ظاهرة الفقر إلى انقسام المجتمع على نفسه وتتمثل القيم الغير مادية من وجهة نظرنا بروح المساعدة والتعاون والإخاء والإيمان لدى أفراد المجتمع بالمبادئ والقيم الدينية والأخلاقية وحب عمل الخير والتعاطف مع الفقراء ومد يد العون والتخفيف من حدة الفقر للأسر من أفراد المجتمع. بهذا السلوك في الجوانب الغير مادية نطبق تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف لقوله(صلى الله عليه وسلم)"لا يؤمن أحدُكم إذا باتَ وجارهُ جائع".صدق رسول الله. لقد أوجب الدين الإسلامي الزكاة على المسلمين والتي تعتبر أحد الطرق السليمة لمعالجة الفقر والزكاة في حد ذاتها حق الفقراء في أموال الأغنياء، كما أنها ليست فضلاً من الأغنياء للفقراء، بل هي واجب على كل مقتدر. إن الزكاة في هذه الحالة تعبير عن المسئولية الشخصية نحو الفقراء وتعبر في نفس الوقت عن التزام الأغنياء نحو المصلحة العامة لليمن ولأبنائها.

إن هذا الشعور من الأغنياء نحو الفقراء تحث عليه جميع الديانات السماوية نحو الفقراء ولابد لجميع منظمات المجتمع المدني في بلادنا من تنمية هذا الشعور لدى أبنائنا منذ الطفولة كي يتم تنشئة أبنائنا تنشئة صالحة فيدركون أهمية التكافل الاجتماعي والتواصل مع الآخرين والمشاركة الفاعلة في الأعمال الخيرية وزرع روح التعاون مع الآخرين. إن عدم الاكتراث من قبل البعض بما يحدث للآخرين من فقراء بلادنا قد يسهم في انتشار هذه الظاهرة ويترتب عليها مشكلات كبيرة.

إن غياب الإحساس الأخلاقي وفقدان الشعور بالمسؤولية إزاء الآخرين قد يؤدي إلى شرخ في المجتمع ويعرض الوحدة الوطنية في البلد إلى عدم الاستقرار وإحداث التصدع في الجبهة الداخلية. إن ما سبق من عرض لأسباب الفقر يساعدنا لمواجهة الفقر في اليمن على محورين رئيسين وهما:

المحور الأول: مكافحة الأسباب المؤدية له هذا من ناحية أما الناحية الأخرى فيقتضي ضرورة من معالجة الأسباب الأخلاقية والمعنوية المؤدية لتفشي هذه الظاهرة وأن يتم معالجة ظاهرة الفقر على مدار السنة ولا يجب أن يتم النظر إلى هذه الظاهرة لدى الناس في المناسبات الدينية أو أن ينظر إلى هذه الظاهرة من باب الصدقة لهؤلاء الفقراء ويتم كسبهم للعمل السياسي أو الدعائي. لابد من الغرس في نفوس الآخرين روح المسؤولية والعمل مع الذين يقدمون العون والدعم للفقراء سواءً كانوا في الدولة أو غيرهم وذلك بتبني مشاريع إنتاجية تجعل الفقراء يعملون ويحققون دخلاً ونجعل الفقراء يشعرون بالطمأنينة على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم ومستقبل بلدهم بشكل عام.

أما المحور الثاني: فيتمثل في كيفية الاستفادة من تعاون الأشقاء والأصدقاء والمنظمات الدولية لمعالجة ظاهرة الفقر في اليمن. لهذا نرى توجيه المساعدات والقروض الميسرة التي تقدم للدولة من الأشقاء والأصدقاء والمنظمات الدولية من أجل مكافحة الفقر وضرورة تعزيز دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل مكافحة هذه الظاهرة. من هذا المنطلق نرى أيضاً أن المحور الثاني من هذه الدراسة لمواجهة ظاهرة الفقر، يتطلب تعزيز المصالح المشتركة بين اليمن والمانحين من خلال الأخذ بعين الاعتبار للاحتياجات الأساسية وخاصةً ما يتعلق بتخفيف حالات الفقر في اليمن. إن تحقيق أي نمو اقتصادي في اليمن لا بد أن يحسّن من وضع الفقراء ويلبي احتياجاتهم الأساسية وكذلك المُلحة وهذا يتطلب أيضاً تعزيز دور الوعي في صفوفهم عن أهمية حجم الأسرة المناسبة التي تتناسب مع وضعهم المعيشي والمباعدة بين كل مولودٍ وآخر وتخفيض عدد أفراد الأسرة من خلال الاستفادة من خدمات تنظيم الأسرة التي تقدمها الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

تأثير النمو السكاني على البيئة

إن الشعار الذي يمكننا إيجازه في الوضع البيئي الذي آل إليه في الجمهورية اليمنية بأربع كلمات واضحة الدلالات والمعنى تتمثل "عمل محلي وأثر كوكبي" وهذا الشعار يلخص مسؤولية التربويين في مختلف المستويات التعليمية وأن هذا الشعار ينبهنا إلى أن ما يعمله الإنسان في البيئة وفي محيطه المباشر قد تصل الآثار والنتائج لهذه الأعمال إلى الآخرين سواءٌ كانت قريبة منه أو بعيدة. إن ما يفعله الإنسان في البيئة أو مايحدثه من ضرر إذ يعكس وجهة نظرنا وعيه وإدراكه ويعكس هذا السلوك تعليم الإنسان وثقافته والقيم التي اكتسبها. لقد أكدت منظمة اليونسكو في نظامها الأساسي بعد الحرب العالمية الثانية ((إن الحرب تبدأ في عقول الناس)) وبالقدر نفسه فإن الحرص على سلامة البيئة والوعي بمقتضيات هذه السلامة يبدأن في عقول الناس والتربويين صانعوا هذه العقول بما تكتسب من معارف وما يقر في أذهان النشىء من قيم هم إذن المسئولون الأوائل عن مصير البيئة حاضرها ومستقبلها(5).

من الملاحظ أن ما تميز به القرن الماضي بروز وعي متنامٍ عن علاقة الإنسان في بيئته وخاصةً بعد انتشار وسائل الإعلام المختلفة التي توضح ما وصلت البيئة من تدهور وما سبب ذلك من تأثير على الإنسان والحيوان وغير ذلك من الكائنات الحية. هنالك العديد من المؤسسات التعليمية المختلفة تتناول وضع البيئة في بلادنا ولكن البعض منها لا يتولي اهتماماً لموضوع البيئة بالدراسة والتحليل. لهذا يرتكز هذا المحور في هذه الدراسة عن البيئة على ثلاثة محاور رئيسية ومنها :

المحور الأول : دراسة البيئة من حيث مكوناتها ومعرفة الأسباب المؤدية لاختلالها.

المحور الثاني: الحصول على المعلومات الصحيحة والسليمة عن ما كانت عليه البيئة وكيف أصبحت.

المحور الثالث : ضرورة انتشار الوعي البيئي في صفوف الناس وتفعيل الأنظمة والقوانين الحالية التي تحمي البيئة ومواردها والعمل بكل السبل والطرق من أجل تطبيق هذه القوانين.

إن من الأهمية بمكان الأخذ بهذه المحاور لإدراك تأثير النمو السكاني السنوي على البيئة وتطبيق المحاور الثلاثة لهذا نجد أنه من المهم أن نعرف البيئة وذلك على النحو الآتي :

علم البيئة **Ecology** وهي مأخوذة من الكلمة اليونانية **Oakes** وتعني البيت **logy** وتعني العلم. أما عالم البيئة **Environment** فهي الوسط الذي يحيط بالإنسان بكل مضامينه التي يتأثر ويؤثر فيها، حيث نجد الإنسان أحياناً يستجيب للبيئة ومتغيراتها وأحياناً أخرى يقاومها.

إن الأثر المتبادل بين الناس والبيئة يتفاوت من إنسان إلى آخر وكذلك من مجتمع إلى آخر ومن مجموعة بشرية إلى أُخرى تبعاً للخلفية الثقافية والشعور بالمسؤولية من قبل كل إنسان واختلاف الناس من حيث: القدرات والقيم والاتجاهات والخبرات والسياسات والنظم السلوكية التي تعد للناس من قبل الدولة. تعتبر الأُسرة حجر الزاوية وهي نواة المجتمع يرث الإنسان ثقافة مجتمعه وصلة الإنسان بوالدته لا تبدأ في يوم ولادته كما قد يتخيل الإنسان. علينا أن ندرك أن صلة الإنسان بالبيئة قبل أن يولد بتسعة أشهر، إذ أن تكوين الأم وصحتها وعاداتها الغذائية والنوم تؤثر جميعاً في تكوين جنينها وبالتالي فهي تؤثر على صحة طفلها. وهكذا نجد أن بيئة الإنسان تتسع أكثر فأكثر حتى تشمل الأسرة الواحدة والقرية والمدينة والمديرية والمحافظة والوطن الذي ننتمي إليه جميعاً.

إن النظام البيئي متعدد الجوانب وهذا ما يجب علينا التدقيق فيه من حيث البعد السكاني والذي بدوره يشمل طريقة المعيشة والانتقال من مكانٍ إلى آخر ومعرفة أسباب الانتقال والزيادة في النمو السكاني السنوي وتأثير ذلك على البيئة والعلاقات المختلفة بين السكان من حيث الإنتاج وبالذات المواد الغذائية. لهذا نجد أن علاقة الإنسان في بيئته مرت وتمر بعدة مراحل ولأهمية هذه المراحل نجد من الضروري التعرض لها بشكل مختصر وهي على النحو الآتي:

المرحلة الأولى:

تمثل مرحلة النقص والجمع والالتقاط وهذه المرحلة تمثل سلبيات الإنسان وإيجابيات البيئة.

المرحلة الثانية:

تمثل تجاوب الإنسان مع البيئة المحيطة به وتمكن الإنسان من استغلال عناصر البيئة والاستفادة منها لصالحه.

المرحلة الثالثة:

تمثل أقلمة الإنسان مع ظروف البيئة المختلفة.إذ أصبح الإنسان يلعب دوراً كبيراً في سبيل الاستفادة من عناصر البيئة المختلفة وكيفية التعامل معها.

المرحلة الرابعة:

استطاع الإنسان أن يكمل سيادته على البيئة وقد تمكن من شق الطرق وإقامة السدود وتوسعت المدن الكبيرة وأصبح البعض منها مليونية وكذلك المدن الثانوية. بهذا نجد أن إيجابيات البيئة التي كان يتمتع بها الإنسان في المراحل الأولى والثانية والثالثة بدأت تختفي وبدأت تظهر بعض المشكلات البيئية المختلفة.

المرحلة الخامسة:

تعتبر هذه المرحلة بمثابة الفترة التي تشكل كارثة على البيئة ولهذا نجد أنها بدأت تنضب العديد من خيرات البيئة ومنها المياه سواءً الجوفية أو السطحية، تلوث الهواء والتربة، زحف التصحر، إزالة الغطاء النباتي، انتشار المبيدات بمختلف أنواعها مما أدى إلى أنها أضرت بالبيئة، الزيادة السريعة في السكان. هذه الظواهر السلبية في البيئة أثرت على مستقبل البشرية جميعاً.

إن المناهج التي تدرس في مختلف مؤسسات التعليم سواءً كانت في الدولة أو القطاع الخاص لا بد من وجهة نظرنا من تناول البيئة وكيفية المحافظة عليها ومدى انعكاس تدهور البيئة بسبب سلوك الإنسان الغير مسئول إزائها على مختلف جوانب حياتنا.

إن الوضع السكاني الحالي في اليمن ينذر بالمزيد من المشاكل المتصاعدة وسنوياً بسبب: الخصوبة البشرية العالية، ارتفاع نسبة الإعالة في الأسرة اليمنية، اختلال توزيع الكثافة السكانية في كم الواحد الذي قد لا يتفق بأي حالٍ من الأحوال مع توفر الموارد الطبيعية، إن التوقعات تشير إلى أن عدد السكان في زيادة مستمرة وهذا يزيد من حدة المشاكل والتناقص المستمر في الموارد الطبيعية. إن الأوضاع التي وصلت إليها البيئة في اليمن بسبب النمو السكاني لا تشكل مفاجئة للوسط الأكاديمي والسياسي ومتخذي القرارات السياسية ولكن اللامبالاة من قبل البعض لما وصلت إليه البيئة من تدهور بسبب سلوك الإنسان الضار في البيئة وتركيز البعض على قضايا أخرى لاتشكل هموم المستقبل.

قد يتساءل الإنسان ما العمل وكيف يمكننا أن نسلك السلوك الذي لايضر بالبيئة كي نتفادى تدهورها وتحسين سلوك الإنسان إزائها؟من دون شك أن البعض سيستنكر ما وصلت إليه البيئة من تدهور ومع ذلك لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف هذا التدهور ولم يحاول أن يسلك المسلك الحسن لتلافي تدهورها. نستطيع أن نقول أن علينا مواجهة تدهور البيئة، وإيقاف هذا التدهور مسئوليتنا جميعاً ومن السهل التنبؤ بعواقبه. أما محاولتنا جميعاً فهم الأسباب التي نتجت عن تدهور البيئة في اليمن فنعتقد أن هذه هي البداية السلمية للتوصل إلى معرفة الطرق الصحيحة والواقعية من أجل تعديل سلوكنا الذي أدى وسيؤدي إلى تدهور البيئة. نعتقد أن هذا هو التحدي الذي يجب أن نعمل سوياً على مواجهته حتى نتمكن من حماية مستقبل أبنائنا. ومن هذه التحديات الآتي:

1. شحة الموارد المائية بل وندرتها في بعض المناطق.

2. استنزاف المخزون المائي باستمرار لأغراض زراعة القات.
3. عدم توفر سياسة ذات رؤية شاملة لاستخدام الموارد الطبيعية على نحو يحقق تنمية مستدامة.
4. انخفاض منسوب الأمطار من سنةٍ إلى أخرى.
5. تدهور التربة وانجراف الأراضي.
6. تعرض الغطاء النباتي والتنوع البيولوجي والحيوي إلى الفقدان.
7. انخفاض مساحة النباتات والمراعي والغابات.
8. تدهور البيئة الحضرية.
9. تزايد استخدام المواد الكيميائية بطريقة عشوائية وبالذات لمزارع القات والخضروات.
10. سوء إدارة المخلفات الخطرة.
11- تلوث الهواء وبالذات في المدن الرئيسية.

هذه العناصر التي وصلت إليها البيئة في الجمهورية اليمنية حالياً وعكست نفسها بشكل سلبي على جهود التنمية التي تنتهجها الدولة وكذلك على الموارد المتاحة من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة والحفاظ على البيئة. إن المتتبع لحالة اليمن من حيث واقع البيئة في الوقت الحاضر سيجد الأتي:

أ- تشكل نسبة الأراضي المغطاة في الغابات 1٪ بناءً على إحصائيات 2005م من إجمالي مساحة اليمن.

ب- يغطي المناخ الجاف لمساحة اليمن 90٪ من إجمالي المساحة.

جـ- تشكل المحميات الطبيعية بناءً على نتائج تعداد 2004م 0.001٪ من إجمالي مساحة اليمن (6).

من السهل على المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش التي تعقد هنا وهناك وكذلك المقالات والدراسات والأبحاث أن تخرج بسيل من التوصيات التي نضيفها إلى رصيدنا العظيم في مجال التوصيات والاستنتاجات. إن مجمل هذه التوصيات تتوصل إلى ما يجب عمله وما ينبغي الأقدام عليه وما لا بد منه وما هو السبيل إلى تحقيقه في الوقت نفسه وكذلك على الرغم من وجوبه. وأمام هذه التوصيات المتعددة والعجيبة نجد أنه من المهم أن نؤكد أن من مهمة من يتصدى للرؤية الثاقبة في

شئون مستقبل البيئة في بلادنا أن يفرض عليه بلورة رؤية للحاضر على أساس متين وواضح المعالم وأن تكون الاتجاهات جادة نحو فهم حقيقة ما وصلت إليه حالة البيئة في اليمن وفي مختلف مجالات الحياة وهذا الاتجاه يمكن أن يكون دليلاً هادياً لما يجب عمله في المستقبل لحماية بيئتنا وتوازن النمو السكاني مع مواردنا الاقتصادية.

وأخيراً فإننا بحاجة إلى برنامج فعال لتحقيق الالتزام والإلزام بمتطلبات البيئة من أجل حماية الصحة العامة ونوعية الحياة وذلك عن طريق الحفاظ على البيئة في حالةٍ مقبولة وأن تسير التنمية بأساليب مناسبة تجمع بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. إن عدم الالتزام باللوائح والمعايير البيئية من قبل المسئولين والمواطنين يعود من وجهة نظرنا إلى ضعف حلقة في سلسلة مهام الإدارة البيئية في الدولة ومنظمات المجتمع المدني. من دون شك أن هنالك العديد من التشريعات قد صدرت من الدولة حول البيئة ولكنها مبعثرة وأن التراخيص التي تمنح من الجهات المسئولة لمزاولة الأعمال وإلحاق ذلك في إدارات الرقابة والتفتيش من أجل إلزام المواطنين للالتزام بالمعايير البيئية في سلوكهم وممارساتهم اليومية قد أثبتت الأيام أنها غير فعاله. إن عدم الالتزام بالمعايير للحفاظ على البيئة من قبل مسئولي الدولة ومن المواطنين تعود من وجهة نظرنا إلى عدة أسباب منها:

أولاً: الغموض في تحديد الأهداف والوظائف والبرامج المنفذة.

ثانياً: هشاشة المتابعة والتفتيش وبعض الأحيان التداخل بين السلطات في الفهم والإدراك في كيفية الحفاظ على البيئة.

ثالثاً: تجاوز بعض المسئولين في الجهات ذات العلاقة في المحافظة على البيئة متطلبات الأدوات التشريعية عند معالجة أي سلوك من قبل أي مواطن للحفاظ على البيئة.

رابعاً: عدم توفير الحوافز للعاملين المخلصين الذي يحافظون على البيئة والتي قد يمكن أن تؤدي حتماً إلى الالتزام الطوعي بمعايير الحفاظ على البيئة وتطبيق توجهات الدولة في هذا الصدد.

إن الاستمرار في النظر للبيئة من قبل المسئولين في الدولة المعنيين في الحفاظ على البيئة بنوع من اللامبالاة قد يمكن أن يؤدي حتماً إلى تدهور البيئة من سنةٍ إلى أخرى ولهذا نجد أنه لا بد من اتخاذ بعض الإجراءات الحاسمة ومنها من وجهة نظرنا الآتي:

أولاً: التأكد من أن المخالفين بحق البيئة يسيئون بسلوكهم اليومي في حقها ولا بد من توعيتهم باستمرار من أجل أن يعرفوا ما هي المتطلبات للحفاظ على البيئة.

ثانياً: لا بد من إظهار قدرة مؤسسات الدولة المسئولة في الحفاظ على البيئة وذلك في قدرتها على الكشف عن المخالفات التي ترتكب بحق البيئة عند وقوعها ولا بد من المعالجة السريعة عند حدوثها مباشرةً حتى تكون عبرة للآخرين.

ثالثاً: أن يتوافر في الإجراءات التي تتخذ من قبل الجهات المسئولة في الدولة للحفاظ على البيئة بالانسجام والعدالة والمساواة في تطبيق اللوائح والأنظمة والتشريعات ذات الصلة بحماية البيئة والحفاظ عليها.

رابعاً: لا بد من توعية الناس بوقوع المخالفات التي ترتكب من أي إنسان مهما كانت مكانته الاجتماعية والسياسية أو الاقتصادية بوقوع المخالفات وهذا يتطلب الإعلان عنها لا أن تظل حبيسة المكاتب والأدراج أو أن يتم ممارسة الابتزاز المادي من قبل بعض الموظفين على الذين ارتكبوا المخالفات بحق البيئة.

خامساً: إن القصور في اتخاذ الإجراءات بحق المخالفين في البيئة يعني أن المخالفين يتمتعون بمزايا غير عادلة عن الملتزمين طوعية. لا بد من تعزيز مصداقية مسئولي الدولة ويتمثل ذلك باحترام القانون والتشريعات واحترام برامج المحافظة على البيئة وهذا لن يتم إلا بمحاسبة أي مسئول قصر في عدم الالتزام بالتشريعات واحترام القانون.

موقف الإسلام من تنظيم الأسرة

نسبة كبيرة من السكان من أبناء الوطن يحبذون الأسرة الكبيرة وبالذات في الريف ويرون أن الأرزاق تأتي مع الأولاد الذين يتم إنجابهم. لهذا نجد أن نسبة كبيرة منهم لا يؤمنون في المباعدة بين كل مولودٍ وآخر ولا يحبذون الدعوة من أي إنسان لهذا الظاهرة تحت مبرر أن الأرزاق تأتي مع الأولاد. نجدهم يقاومون فكرة تنظيم الأسرة وهذا السلوك من قبلهم نعتقد أنه بسبب ضآلة الدور الذي يجب أن يقوم به التربويون والأكاديميون وكذلك الأئمة والخطباء وقيمي المساجد في توعية الناس بأهمية المباعدة بين كل مولودٍ وأخرى. وأن كثرة إنجاب الأولاد في الأسرة اليمنية بدون توفير العيش الكريم لهم سيكون لذلك انعكاسات سلبية على الوطن وعلى مستقبل الأجيال. لا يجب أن يقتصر الدور بتوعية الناس على أئمة المساجد وخطبائها، والتربويين والأكاديميين والمتخصصين أن يلعبوا دوراً كبيراً من خلال توعية الناس وخاصةً الشباب منهم بل لا بد أن يؤدي المثقفون دوراً مهماً في توعية الناس من خلال المحاضرات المتعددة والمتنوعة بأهمية التقليل من حجم الأسرة. إننا نجد أن المسئولين في الدولة لا يتحدثون على تأثير النمو السكاني عن مختلف جوانب الحياة إلا في

أضيق نطاق وفي بعض المناسبات أن لم يصاحبهم السكوت في كثير من الأحيان وفي مشاركتهم في الندوات وحلقات النقاش والمؤتمرات المختلفة لا يعطون أهمية لهذا الموضوع.

البعض أيضاً يعتقد أن كثرة الذرية هي وحدها علامة الرضا الإلهي والتوفيق الديني ومصدر الخير والبركة وهم بهذا السلوك نجدهم. متناسيين أن القرآن الكريم لا يمدح الكثرة لكونها مجرد كثرة ولا يذم القلة لأنها قلة، بل نجد أن القرآن الكريم يذم الكثرة التي لاتقترن بصلاح واستقامة وخُلق وبإقامة الشعائر الدينية، حيث يقول الله تعالى في محكم كتابه: (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين) ويقول الله تعالى: (قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث) "سورة المائدة 100".

للحقيقة أن بعضاً من علماء الإسلام أدركوا تأثير النمو السكاني على الأسرة المسلمة وعلى المجتمع الإسلامي ككل ومنهم الدكتور/ عائض القرني عندما نشر مقالاً في ملحق جريدة الثورة اليومية الدين والحياة الذي صدر بتاريخ: 2009/1/23م بعنوان غثاء كغثاء السيل. يقول في المقالة أن (الرسول صلى الله عليه وسلم قال "تزوجوا الودود الولود فأني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة"). إذ يؤكد الدكتور/ عائض القرني في مقالته على الآتي: إنما يكاثر بنا الرسول صلى الله عليه وسلم الأمم إذا كنا مؤمنين، صادقين، أقوياء، متعلمين، أما إذا كنا جهلة متخلفين، كسالى، محبطين فيقول نحن لا نستحق أن يكاثر بنا الرسول الأمم لأننا كما يقول كالصغار التي لا قيمة لها. ويتساءل في مقالته: ماذا نفع المسلمين الذين وصل عددهم إلى أكثر من مليار نسمة ونصف ويتساءل: أين مكانهم في العالم ؟ أين صوتهم ؟ أين صناعتهم ؟ أين إبداعهم ؟ أين اختراعاتهم ؟ أين اكتشافاتهم العلمية ؟. بعد طرح هذه التساؤلات يؤكد أنه تحقق في المسلمين قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (ولكنكم غثاء كغثاء السيل) وعجبه الذي لا ينتهي كما يقول ممن هم مستمرون في الإنجاب والتوالد والتناسل والتفريخ والتبييض كما يقول، ثم إذا ملئ البيت بالأطفال نجدهم حينئذ يتركون أبناءهم بلا تعليم ولا توجيه ولا تربية ولا رعاية وخرجوا فارغين وعاطلين عن ممارسة أي عمل وبلا علم ومعرفة في شئون دينهم ودنياهم وبلا أدب ولا وظيفة. لذا نجد كما يقول الدكتور عائض القرني أن منهم من أصابه مرض نفسي ووسواس قهري ومنهم من وقع في المخدرات والمنكرات ومنهم من نظم نفسه في عصابات قطاع الطرق والقتلة والإرهابيين فيثيرون الخوف والقلاقل للدولة والمجتمع ومنهم من ينظم إلى الجماعات الإرهابية والبعض يتخصص في السرقة والاحتيال والكذب على الآخرين. فهل هذا الوضع الذي وصل إليه حال الأسرة المسلمة والأمة

العربية والإسلامية يتوافق مع حديث الرسول صلى الله عليه وسلم بأنه مكاثر بنا الأمم يوم القيامة من المؤمل من كل متعلم ومخلص لهذا الوطن أن يفهم الدين الإسلامي فهماً صحيحاً وأن لا يسيئ استخدام بعض نصوص كتاب الله والأحاديث الشريفة في التفسير القاصر أو توظيفها في الاتجاه الغير صحيح وأن لا يحمِّل الإسلام ما لا يحتمل، وألا يكون عالة على أمته ومجتمعه، وليجتهد المسلمون في بناء ذواتهم بناءً صحيحاً على الإيمان والمعرفة والرشد والهمة العالية والعمل النافع والمفيد. ولعل من لديه طفلين ويحسن تربيتهما ويربيهما على الأخلاق والعلم أفضل بكثير ممن عنده عدد من الأولاد وهم: كسالى، قليلوا الأدب يتسكعون في الشوارع صباحاً ومساءً، بلا علم ولا عمل، كيف نريد أن نصنع مجداً دنيوياً أو نصراً إسلامياً ونحن عاجزون عن تربية أبنائنا تربية سليمة ونعلمهم تعليماً نافعاً ونجد لهم فرص الأعمال المناسبة التي تتناسب مع قدراتهم ورغباتهم وقد ذكر القرآن الكريم أيضاً أن كثرة المسلمين لا تغني عنهم شيئاً إذا كانت مصدرًا للغرور والتواكل فقد تصبح مصدراً للعنف والهزيمة. لقوله تعالى في محكم كتابه: (ويوم حنين إذا أعجبتكم كثرتكم، فلم تغنِ عنكم شيئاً، وضاقت عليكم الأرض بما رحبت، ثم وليتم مدبرين "سورة التوبة"25)

وهنالك أيضاً العديد من الآيات الكريمة التي تحثنا على المباعدة بين كل مولودٍ وآخر لقوله تعالى: (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة "سورة البقرة " 233). وقوله تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر"سورة البقرة " 185). وقوله أيضاً: (وما جعل عليكم في الدين من حرج "سورة الحج"78)

لقد توقع الإسلام المشكلات التي سيقع بها المسلمون بسبب تعدد الأولاد في الأسرة الواحدة ونمو السكان السنوي الذي لا يتماشى مع الموارد الاقتصادية المتاحة. يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (لا تقوم الساعة حتى يكون الولد غيظاً، يأتي على الناس زمان يكون هلاك الرجل على يد زوجته وأولاده وأبويه يعيرونه الفقر، ويكلفونه ما لا يطيق، فيدخل المداخل التي يذهب فيها دينه فيهلك).

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم (أعوذ بالله من جهد البلاء، قالوا ما جهد البلاء يا رسول الله ؟ قال: قلة الشيء وكثرة العيال) وقال: (كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يعول)

وأخيراً عندما نصبح أمة غير مستهلكة لإنتاج الشعوب الأخرى وعندما نصبح في ممارستنا اليومية نحمل الأمانة ونفي بالعهد، ونحترم الكبير والكبير يعطف على الصغير، وننصر المظلوم، ونردع الظالم، ونتجنب الآثام، ونصدق في الأقوال، ونجد في العمل، ونتجنب الغدر والخيانة

وشهادة الزور، ونحمل روح الإخاء والصفاء، ونكون من أهل الهمم العالية من أجل تنفيذ المشاريع الكبيرة وتنفيذ الأعمال الصالحة والمثمرة. عند ما يسلك كيمنيين ومسلمين في المباعدة بين كل مولودٍ وأخر وحجم الأسرة يتوافق مع القدرات الاقتصادية لكل أسرة ونتصف بهذه الصفات الحميدة والخيرة، حينئذٍ يفخر الرسول صلى الله عليه وسلم بنا ويباهي بنا الأمم والشعوب الأخرى.

مستقبل تأثير النمو السكاني في الجمهورية اليمنية على التنمية الشاملة

من دون شك أن هنالك ارتباطاً وثيقاً بين النمو السكاني وقدرة الموارد الطبيعية على توفير الاحتياجات الأساسية لأي زيادة سنوية في السكان من أجل توفير المستلزمات الأساسية والضرورية للحياة. إن المستقبل الذي نتوقعه لاستمرار النمو السكاني بناءً على تقدير الجهات الرسمية في الدولة بما هو عليه في الوقت الحاضر أصبح مقلقاً وإن مؤشرات التوقع لنمو السكان غير طيبة، إذ أن ثمة توقعات أن الأراضي الزراعية ستتدهور أكثر مما هي عليه في الوقت الحاضر وأن الزيادة السكانية في المستقبل لن تنخفض بشكلٍ كبير وأن تدفق الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الرئيسية والثانوية سيستمر. إن هذا الوضع سيؤدي حتماً إلى الاستمرار في تدهور تقديم الخدمات التي تقدمها الدولة والمتمثلة في الجوانب: التعليمية، الصحية، توفير المياه الصالحة للاستخدام الآدمي، توفير الصرف الصحي، الكهرباء...الخ.

من المتوقع خلال السنوات القادمة أن تفاقم مشكلة توفير المياه ونظافة المدن الرئيسية والثانوية ستسير من سيء إلى أسوء والمزيد من البطالة في صفوف الشباب وسيوجهون محدودية فرص العمل التي ستتفاقم بسبب استمرار النمو السكاني وهذا الوضع سيؤثر حتماً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اليمن وبشكل عام. وهذا ما يتحتم على الدولة التخطيط والعمل الجاد والمتواصل من أجل الاهتمام بقدرٍ كبير من تنفيذ المشاريع الكبيرة لتوفير فرص العمل وضرورة الاهتمام بالتعليم بمراحله المختلفة ونشر الثقافة وهذا النوع من الاستثمار في مجال التعليم والثقافة والمشاريع الاقتصادية الكبيرة نجده ضرورياً جداً لإنجاح خطط الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لا بد من التقييم المتسمر لمسار التعليم وتنفيذ الخطط الاقتصادية ونتائجها الاجتماعية حتى تتمكن الدولة من تحسين مستوى الحياة المعيشية وتوفير فرص العمل للشباب.

من الملاحظ أن المشكلة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام تزيد الأمور تعقيداً في اليمن

وهذا التعقيد يتمثل في أن عدد السكان يتزايد سنوياً مع شحة الموارد الاقتصادية بل تتناقص من سنةٍ إلى أخرى، ونجد أن بعض الموارد أصبحت غير قادرة على مجاراة الزيادة السكانية السنوية مما قد يمكن لا سمح الله أن تسير الأمور في اليمن فيما يتعلق بمسار التنمية بحلقة مفرغة إذا استمر الوضع كما هو عليه الآن.

إن الوسيلة التي يجب أن تتبعها الدولة خلال المرحلة القادمة من وجهة نظرنا من أجل تحقيق حياة آمنة ومطمئنة للإنسان اليمني وكذلك الاستقرار النفسي والمعيشي هو التكاتف والتعاون والإخاء وتمجيد العمل الصالح والهادف والذي يحقق الخير للجميع لقوله تعالى في محكم كتابه (من عمل صالحاً من ذكر أوأنثى وهو مؤمن، فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون "سورة النحل"97).

وهكذا نجد الحال يتطلب مما نحن عليه في الوقت الحاضر والمستقبل القريب أن نمعن النظر في قضايانا اليومية وأن نخطط بروح المسئولية لبناء وطننا وأن نستخلص الدروس المستفادة من الشعوب التي سبقتنا بالتطور وكانت أوضاعها المعيشية تشبه ما نحن عليه اليوم فلنعمل جميعاً من أجل تحقيق التنمية الشاملة في جميع مجالات الحياة من أجل مستقبل آمن للأجيال الحالية والقادمة لما فيه خير وعزة ومصلحة اليمن أولاً وأخيراً.

الهوامش:

1 الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي،الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي،للتحقق من أهداف الألفية في الجمهورية اليمنية، عام2007م/ أغسطس 2008م، ص13،12).

2 الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي "الجهاز المركزي للإحصاء" تقييم بيانات التوزيع العمري والنوعي للسكان، تعداد 2004م، مايو 2009م، ص35.

3 الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي "الجهاز المركزي للإحصاء" كتاب الإحصاء السنوي لعام 2007م، نوفمبر 2008م، ص436.

4 الجمهورية اليمنية، السياسية "صحيفة يومية" تصدرها وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) يوم الثلاثاء الموافق 4 أغسطس، 2009م، ص13.

5 د. أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع " دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية "، عالم المعرفة "285"، سبتمبر 2002م، ص 33.

6 الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي "الجهاز المركزي للإحصاء" التقرير الإحصائي السنوي ((للتحقق من أهداف الألفية في الجمهورية اليمنية))، أغسطس 2008م، ص 29، 30.

المراجع:

1. د. أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع " دراسة حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية "، عالم المعرفة (سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت)، سبتمبر 2003م، ص ص 32، 33، 50، 51، 237، 238، 241.
2. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي(الجهاز المركزي للإحصاء) الخصوبة البشرية في اليمن (مستوياتها واتجاهاتها وأنماط وتبايناتها)، 2009م، ص ص 13، 16، 32، 34، 36.
3. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي(الجهاز المركزي للإحصاء)، تقييم بيانات التوزيع العمري والنوعي للسكان تعداد 2004)، مايو 2009م، ص ص 25، 35، 47، 51.
4. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي(الجهاز المركزي للإحصاء) التقرير الإحصائي السنوي للتحقق من أهداف الألفية في الجمهورية اليمنية 2007م، أغسطس 2008م، ص ص 12، 29، 30، 40.
5. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي(الجهاز المركزي للإحصاء)، كتاب الإحصاء السنوي 2007م، ص ص 24–32، 444، 445.
6. د. أحمد الشرباصي، الدين وتنظيم الأسرة، مطبعة دار الشعب، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1966م، ص 192.
7. أ.د. عبد الرحيم عمران، سكان العالم العربي: حاضراً ومستقبلاً، صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك، 1988م، ص ص 69، 71، 72.
8. الجمهورية اليمنية، جمعية رعاية الأسرة اليمنية، الإسلام وتنظيم الأسرة في مجتمع متغير، نشرة رعاية السنة الثالثة، العدد 4، ديسمبر، 1993م، ص5.
9. الجمهورية اليمنية، صحيفة الثورة اليمنية، اليمن وتحديات النمو السكاني، 1996/3/5م، ص5.

10. الجمهورية اليمنية، جمعية رعاية الأسرة اليمنية، تأثير النمو السكاني على البيئة، نشرة رعاية الأسرة اليمنية، السنة الخامسة، العدد 23 مايو – يونيو 1995م، ص5.

11. الجمهورية اليمنية، جمعية رعاية الأسرة، تأثير النمو السكاني على البيئة، نشرة رعاية الأسرة اليمنية، السنة الخامسة، العدد 24 يوليو – أغسطس 1995م، ص5.

12. الجمهورية اليمنية، جمعية رعاية الأسرة، الفقر في الجمهورية اليمنية ومظاهرة المتعددة، نشرة رعاية الأسرة اليمنية، السنة السابعة، العدد 35 مايو– يونيو 1997م، ص ص 4، 5.

13. الجمهورية اليمنية، جمعية رعاية الأسرة، أوجه الترابط بين السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نشرة رعاية الأسرة اليمنية، السنة السادسة، العدد 29 مايو– يونيو 1996م، ص5.

14. الجمهورية اليمنية، جمعية رعاية الأسرة، أوجه الترابط بين السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نشرة رعاية الأسرة اليمنية، السنة السادسة، العدد 28 مارس – أبريل 1996م، ص5.